

البطريك يلخص أزمة لبنان في حزب الله

انتقادات شديدة تتهم الحزب الموالي لإيران بعزل البلد إقليمياً ودولياً



الراعي يصعد خطابه ضد حزب الله

واعتبرت الكثير من المصادر السياسية اللبنانية أن تصعيد الراعي لخطابه المناوئ لحزب الله وإيران، يأتي أيضاً في إطار الرد على الحملات التي طالته مؤخراً والتي اتهمته بـ"راعي العملاء"، وذلك على إثر استقباله الخميس السفير الإيراني محمد جلال فيروزنيا. وفندت تصريحات الراعي الجديدة كل التفسيرات التي تقول إن حزب الله وإيران دفعا لترتيب لقاؤه مع السفير الإيراني في محاولة لاحتواء نداء "حياد لبنان" وإشغاله.

ويحاول بطريك المرونة البحث عن مخرج لازمة السياسية التي زادت في تفاقمها الأزمة والخيبة الطائفية التي عن انهيار العملة مما ضاعف نسب الفقراء والجوع، خاصة أنه يدرك أن الوضع الحالي سببه تفشي الفساد في أجهزة الدولة والخيبة الطائفية التي أمسكت بالسلطة على مدى عقود منذ الحرب الأهلية.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي يصعد فيها الراعي صاحب النفوذ الكبير بوصفه رأس كنيسة الطائفة من حدة خطابه، حيث سبق له أن أدلى بتصريحات مماثلة انتقدت حزب الله وحليفه الرئيس ميشال

العربي التي ساندت لبنان في السابق إلى النأي بنفسها عنه مما أغلق باباً مهماً للمساعدات.

ويقول مراقبون إن التحرك الجديد الذي أقدم عليه الراعي يدخل في خانة الرد المباشر على ما حصل خلال لقاؤه الأربعاء بالرئيس ميشال عون في قصر بعبدا والذي نقل له رسالة حزب الله التي ترفض مسالة تحييد لبنان وهي المبادرة التي دعا لها البطريك في الأيام القليلة الماضية. وتؤكد مصادر سياسية لبنانية أن البطريك أراد الدخول في سجل ملعن مع حزب الله الذي يحاول مجدداً طمس تحركاته التي وجدت فيها المعارضة هامشاً هاماً لإعادة البلد إلى محيطه الطبيعي العربي عبر الترويج إلى أن دعوة الراعي تصب في خانة خدمة إسرائيل والسياسة الأميركية.

وبعد أن فسر الراعي لدى لقاؤه بعون مبادرته عبر التطرق إلى تفاصيل كثيرة حول الوضع إقليمياً ودولياً وما يجب فعله سياسياً لتحرير لبنان من أنشطة حزب الله، قال مجدداً إن "تحييد لبنان هو الحل ولا خلاص للبلد إلا من خلال النظام الحياد الفاعل والإيجابي والملتزم، وهذا يخرجنا من هيمنة أي فئة لبنانية".

فتح البطريك الماروني بشارة بطرس الراعي مجدداً حرب انتقادات سياسية على حزب الله، متهما إياه بالتغول على السلطة وحمله مسؤولية الأزمة الاقتصادية الخانقة وعدم حصول لبنان على مساعدات مالية من دول الخليج ومن الدول الغربية بسبب تشبته بالموالاة لإيران. وتدخل الانتقادات الجديدة التي جاءت شديدة اللهجة في إطار تمسك الراعي بمبادرة "حياد لبنان" التي أطلقها في الأسابيع الأخيرة.

بيروت - وجه البطريك الماروني بشارة بطرس الراعي انتقادات حادة لحزب الله اللبناني، محملاً إياه مسؤولية عدم تمكن البلد من الحصول على مساعدات خارجية لمواجهة الانهيار الاقتصادي غير المسوق.

وقال البطريك في انتقادات جديدة شديدة اللهجة إن هيمنة حزب الله على الحكومة والسياسة في البلاد تركتها وحيدة ومحرومة من الدعم الخليجي أو الأمريكي أو الأوروبي.

وفي حديث مباشر بث عبر موقع "الفاتيكان نيوز"، أكد الراعي "يوجد نوع من هيمنة من حزب الله المدعوم إيرانياً على الحكومة والسياسة اللبنانية، بسبب الدخول في حروب وتحالفات عربية ودولية".

وأضاف أن "تصرف حزب الله خلق أزمة سياسية كبيرة أضرمت أزمة اقتصادية ومالية حادة للغاية".

الراعي يقول إن هيمنة حزب الله على لبنان تركت البلد وحيداً ومحروماً من الدعم الخليجي والأميركي والأوروبي

وتأتي هذه التصريحات التي تعتبر الأكثر شدة في لجة البطريك منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية في لبنان، على عكس ما روجها سابقاً الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في منتصف شهر يونيو الماضي والتي حمل فيها مسؤولية منع وصول المساعدات إلى الإدارة الأميركية وأدى تشبث حزب الله بالتحالف مع إيران إلى قطع مساعدات دول الخليج

الأردن يقاوم كورونا بصندوق المعونة

عمان - أكد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني على ضرورة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للوصول إلى الأسر المحتاجة، ومواصلة الاستفادة من التطوير التي حصل خلال فترة جائحة "كورونا" لتحسين الخدمات المقدمة للأسر المستفيدة حالياً.

وشدد العاهل الأردني خلال زيارته إلى صندوق المعونة الوطنية الخميس، على أهمية انتهاز أفضل الطرق لتقديم الدعم إلى المحتاجين، مُثمناً الجهود المبذولة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية تستهدف الفئات الضعيفة.

وأشاد بجهود الصندوق والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مشيراً إلى متابعتها للتصنيفات التي أدخلها صندوق المعونة الوطنية على الخدمات المقدمة للمواطنين، وجعلته قادراً على الاستفادة السريعة للمتغيرات.

من جهته أكد رئيس الوزراء عمر الرزاز أن الملك عبدالله الثاني وجه الحكومة منذ بداية أزمة كورونا، إلى الاعتناء بسلامة المواطن والتركييز في الوقت ذاته على الأحوال المعيشية للمواطنين خاصة الفئات الضعيفة وتحديداً عمال المياومة الذين فقدوا مصادر دخلهم.

ولفت إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية درساً مجموعة المعايير التي حددت الفئات المحتاجة لتقديم الدعم اللازم إليها، وكذلك وجد الضمان الاجتماعي الذي يعطي بدل "التعطيل عن العمل" أن التداعيات جراء الجائحة تتطلب وجود برامج جديدة.

أذرع التشدد تعارض قوانين السودان الجديد

وأكد حمدوك، خلال اللقاء، "حرص حكومته على معالجة قضايا السلام والاهتمام ببعيش الناس". ونقل البيان ذاته عن وفد الجماعة، تأكيد "وقوفه مع الحكومة الانتقالية واتباع منهج المناصحة للإصلاح والعمل على رفق النسيج الاجتماعي وإحلال السلام وتغليب حزمة الدماء". وعانى السودان طيلة حكم جماعة الإخوان بقيادة عمر البشير وحزب المؤتمر الشعبي من قوانين تستند على الشريعة وهو لم يعد ممكناً الآن بحسب المراقبين بعدما اندلاع ثورة طالبت بالتخلص من نظام إخواني والتوجه نحو تركيز دولة ديمقراطية تكون قوانينها متسقة مع متطلبات المدنية. وتعد حكومة حمدوك، الراهنة الأولى في السودان منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل، عمر البشير (1989-2019)، من الرئاسة تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتفري الأوضاع الاقتصادية.

أذرع الإسلام السياسي تدفع لإثارة جدل بشأن التعديلات الجديدة في محاولة للعودة إلى تصدر المشهد السياسي

وبدأت بالسودان، في 21 أغسطس، فترة انتقالية تستمر 39 شهراً تنتهي بإجراء انتخابات، يتقاسم خلالها السلطة كل من المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، قائدة الحراك الشعبي.

وكان وزير العدل السوداني نصر الدين عبدالباري قد تحدث في وقت سابق وقبل إقرار التعديلات بصفة رسمية عن هذه التحديات التي يواجهها السودان الجديد والتي تعارضها تشكيلات الإسلام السياسي عبر إقراره بوجود صعوبات ستواجه تطبيق التعديلات القانونية الجديدة التي شملت خاصة إلغاء مادة "الردة"، لكنه لفت إلى أن النيابة يمكنها لعب دور مهم في ذلك.

وتشف عبدالباري أنذاك تفاصيل جديدة حول قانون التعديلات المتنوعة الذي تنشر في الجريدة الرسمية الأحد الماضي ليكون سارياً على الفور، وأكد إلغاء مادة الردة وتضمين القانون تعديلاً ينص على: عدم تعريض شاري الخمر من غير المسلمين لأي عقوبات.

الخرطوم - نزلت الجمعة أطراف سلفية وإخوانية متشددة في السودان للتعبير عن معارضتها للتعديلات القانونية الجديدة التي أجرتها الحكومة مؤخراً تحت عنوان "حريات شخصية". وشملت التعديلات المعلن عنها منذ 9 يوليو الجاري منح غير المسلمين حرية صنع وشرب الخمر، وكذلك سمحت للنساء باصطحاب أطفالهن إلى خارج البلاد دون مشاورة الزوج، وهو ما كان غير متاح سابقاً، علاوة على إلغاء مادة "الردة" التي كان يُحكم بموجبها على المتخلى عن الدين الإسلامي بالإعدام، وتم استبدالها بمادة جديدة تجرم التكفير وتعاقب مرتكبه بالسجن 10 سنوات.

وتظاهر المثات من العناصر المتشددة عقب صلاة الجمعة احتجاجاً على التعديلات القانونية المذكورة التي أقرتها الحكومة لأول مرة في إطار تدعيم مرتكزات الدولة المدنية والدفع نحو القطع كلياً مع نظام الرئيس المعزل عمر البشير.

ورد المتظاهرون شعارات "لا إله إلا الله ولا تدبيل لشرع الله"، و"الإسلام دستور الأمة"، و"هذا الشعب شعب مسلم". كما رفعوا لافتات كتب عليها "دين الله وأحكام الشريعة.. خط أحمر".

وأثارت هذه التعديلات حالة من الرضا والغضب، خاصة في صفوف قوى الإسلام السياسي في البلاد، ومنها أحزاب المؤتمر الشعبي، ودولة القانون والتنمية، وجماعة الإخوان المسلمين. ولم تعلق الحكومة على الموقف الراضة للتعديلات ودعوات التظاهر، إلا أن المتحدث باسمها فيصل محمد صالح قال في تصريحات سابقة، إن "التعديلات القانونية تهدف لإزالة المواد المتعلقة بالقيود على الحريات".

وتدفع أذرع الإسلام السياسي إلى إثارة جدل تحاول من خلاله العودة لتصدر المشهد السياسي، رغم أن السلطة الانتقالية قالت إن التعديلات لا تمس من الإسلام.

وعبر رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، الخميس، على حرص حكومته على صون إرث وقيم الدين الإسلامي، وعدم المساس بأي من حدوده وأهدافه. وأبدى رئيس الوزراء هذا الموقف خلال اجتماعه في مقر مجلس الوزراء بالعاصمة الخرطوم، مع وفد من جماعة "انصار السنة المحمدية" (دعوية سلفية) تقدمها رئيسها عبدالكريم محمد عبدالكريم.

الراعي يصعد خطابه ضد حزب الله

وعون اللذين يدعمان مواصلة حسان دياب على رأس الحكومة الحالية. وفي سياق متصل قال مكتب رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري، الذي كان حليفاً للغرب وحليفاً تقليدياً للخليج، إنه التقى بدوره مع السفير البابوي في لبنان الخميس.

وقال المطران جوزيف سبييتري إنهما أجريا "محادثات صريحة حول الوضع في لبنان، لاسيما بشأن الدور الأساسي والتاريخي لهذا البلد في المنطقة، في ما يتعلق بمفاهيم الحياد والوقوف على مسافة واحدة من كل القوى الإقليمية".

وتكثفت في الأسابيع الأخيرة تحركات السياسيين للاستنجاد بالراعي في مواجهة تغول حزب الله على الحكم ودوره في إدخال البلد في نفق مظلم قد يؤول إلى إفلاس لبنان. وبحسب المتابعين للشأن اللبناني، فإن الطبقة السياسية المعارضة لحزب الله والتي بقيت مشددة وغير موحدة الصف لإيجاد حلول تخرج البلد من أزيمته الخانقة، باتت تجد في مرجعية البطريك الماروني أرضية سانحة لتشكل تصورات سياسية جديدة تكون قادرة على الحد من نفوذ حزب الله داخلياً وخارجياً.

غياب الدعم يفتح باب الفوز للأقوى مالياً في انتخابات سوريا

وأضافت "هناك صناديق في الغوطة الشرقية وريف إدلب، ومناطق أخرى لم تكن فيها مراكز انتخابية في الدورة الماضية" في وفي شوارع دمشق وريفها، انتشرت صور المرشحين كثر بينهم عن محافظتي الرقة (شمال) الخاضعة لسيطرة فصائل كردية وإدلب (شمال غرب) الواقعة تحت سيطرة فصائل جهادية، بعدما أعلنت اللجنة القضائية فتح مراكز انتخابية لمواطني المحافظتين.

سامر زميريق
دعم البرامج الانتخابية
يقتصر على مساهمات
المرشحين الفردية

وحصّصت محافظة حلب سبعة مراكز انتخابية لإبناء إدلب، وثلاثة مراكز للنازحين من الرقة. كما خصّصت مراكز انتخابية مشابهة في محافظات حماة (وسط) وطرطوس والملاذقية (غرب) ودمشق.

ولا يمكن للسوريين خارج البلاد، وبينهم الملايين من اللاجئين المشاركة في الاقتراع، وقال في هذا الصدد، رياض القواس، عضو اللجنة القضائية العليا للانتخابات إنه "لا يحق للمغتربين الإلاء باصواتهم في انتخابات مجلس الشعب إلا في المراكز الموجودة داخل البلاد بحسب قانون الانتخابات".

الانتخابات البرلمانية السورية غائبة في الإعلام حاضرة على مواقع التواصل